

أزمة الهوية في تركيا المعاصرة: بين الحتمية الجغرافية والجيوبوليتيكا التركية IdentityCrisis in Contemporary Turkey: Between Geographical Determinism and Turkish Geopolitics

بن جديد عبد الحق – أستاذ دكتور
جامعة باجي مختار عنابة - الجزائر
raniadoulina@gmail.com

بشاني رانية – طالبة دكتوراه
جامعة مولود معمري تيزي وزو- الجزائر
raniadoulina@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/04/16	تاريخ القبول: 2021/10/21	تاريخ الارسال: 2021/02/10
-------------------------	--------------------------	---------------------------

ملخص :

تعد أزمة الهوية التي يعيشها المجتمع التركي ناتجة عن اللانسجام بين مختلف المعطيات التاريخية و الثقافية و الجغرافية مع الواقع الثقافي و السياسي و القانوني الذي يفرض على المجتمع القيم العلمانية بشدة و التي هيمنت منذ تأسيس الجمهورية التركية على يد المؤسسة العسكرية. و ما تسعى حكومة العدالة و التنمية الحالية الى تغييره وفق تبني مقاربات جديدة.

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الخصوصية التي تتميز بها الدولة التركية كونها ذات عمق تاريخي و استراتيجي و ثقافي ، من إمبراطورية عثمانية إلى غاية قيام جمهورية علمانية تجمع بين قيم الشرق و الغرب (دولة أورواسياوية). الغرب الذي جعلته أنموذجا و الشرق الذي تربطها به روابط حضارية و دينية و جغرافية .

و تظهر أهمية هذه الدراسة فيما إذا كانت تركيا ستنجح في الخروج من هذه الأزمة وفق آليات و ميكانيزمات جديدة تعمل على إحياء الدين الإسلام و إحداث نوع من التوازن بين العلاقات التركية-الغربية و العلاقات التركية-العربية الإسلامية من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية : الهوية الوطنية ؛ الجيوبوليتيكا التركية ؛ الأوراسيانية ؛ الجغرافيا السياسية.

*المؤلف المرسل : بشاني رانية

Abstract:

The identity crisis in the Turkish society is the result of the harmony between the various historical, cultural and geographical facts with the cultural, political and legal reality that imposes on society the deeply secular values that have dominated since the establishment of the Turkish Republic by the military establishment. And what the current government of justice and development seeks to change according to adopting new approaches.

This study aims to clarify the peculiarity that characterizes the Turkish state as it has a historical, strategic and cultural depth, from the Ottoman Empire to the goal of establishing a secular republic that combines the values of the East and West (Eurasian state).

The importance of this study shows whether Turkey will succeed in getting out of this crisis according to new mechanisms and mechanisms that work to revive the religion of Islam and bring about a kind of balance between Turkish-Western relations and Turkish-Arab-Islamic relations on the other hand.

Keywords: National Identity ; Turkish geopolitics; Eurasianism ; Geopolitics

مقدمة

إن محاولة فهم أزمة الهوية في تركيا المعاصرة تفرض علينا بالضرورة الدراسة والغوص في تاريخ تركيا المعاصر، ليس دراسة نمطية فحسب كما جرت العادة في الدراسات الغربية التي وبالتمعن في مضامينها نرى أنها دائما ترى في تركيا دولة علمانية إسلامية، بل يتطلب ذلك محاولة فهم التاريخ السياسي وتحليله¹ في الحقيقة لم يصدر أي عمل يفصل بين المقالات العلمية والكتب المتخصصة جدا، ربما الكتاب الأبرز في هذا المجال يعود إلى روبر مانتران 1968 (ماذا أعرف؟) إضافة إلى كتابه تاريخ الإمبراطورية العثمانية في 1989 الذي يتكون من 810 صفحة وكذلك كتاب تاريخ تركيا المعاصر...

لقد تعود الباحث في تاريخ تركيا على صورة تركيا البلد المسلم بنسبة تفوق 99 بالمائة الذي تقدم نفسها على عتبة أوروبا. ففي حين أن الحكومة في أنقرة تعرف بأنها

"إسلامية معتدلة" تؤيد الانضمام الى أوروبا، يظهر جيشها الذي يطغى عليه الطابع الغربي والعلماني تحفظا شديدا حيال ذلك. فبالعودة الى دراسة الداخل التركي نجد أن تركيا تمتلك مؤسسات ديمقراطية شكلية، و قد يكون أكبر دليل على ذلك أن سياستها الداخلية و الخارجية تمليان من قبل مجلس للأمن القومي و الذي يتألف بشكل رئيسي من عسكريين².

بالتمعن في التاريخ التركي نجد أن البلاد منذ عام 1908 وإلى غاية 2003 وجدت نفسها أمام مفترق طرق عدة مرات، وأنها في كل مرة اختارت حلولا وسط موجات من الضغوطات الكثيرة والأزمات الحادة، ففي التسعينات وجدت تركيا نفسها مهمشة تماما في البلقان، ناهيك عن آسيا الوسطى إضافة إلى ما تم صرفه في جولات مناهضة الإرهاب في كردستان العراق. يقول حسين بوزرسلان في هذا الصدد أن ما يفسر هذه اللوحة ليس القدر أو اللعنة. فلا بد من تأريخ التجربة التركية وأزماتها الجديدة بدء بنهاية الإمبراطورية العثمانية التي لعبت دورا في تعزيز الأفكار القومية في البلاد.

وقد أسست تركيا الجمهورية آخر مكون للإمبراطورية المتعددة الإثنيات والطوائف على نفي قاطع لماضيها المباشر وبالتالي أيضا لمعطيات واقعها الخاص. ولتضمن لنفسها سند الملكية للأرض التي تم الحصول عليها بعد جهد كبير، بما فيها عمليات الإبادة والتطهير العرقي كطرد السكان المسيحيين من أرمن ويونانيين وبتفسير كل تعبير غير تركي عن الهوية على أنه مرض مميت³.

بما أن تركيا قد اعتبرت أن الإسلام سبب موت "الرجل المريض"، فإنها نفت أن تكون حربها قد شنت باسم الإسلام والخليفة وخوفها من فقدان الهوية القومية التي تنكرت حتى للطائفة العلوية رغم تمازجها مع الإسلام، وأخيرا كانت فئة المنحدرين من البلقان و القوقاز بدء من مصطفى كمال أتاتورك، التي تمثل 40 أو 50 بالمائة من سكان تركيا الحالية حسب المؤرخ كمال كاربات، تعزز الشعور بعدم الأمان⁴ ليؤدي في نهاية المطاف إلى تماه مع القومية التركية المكتسبة حديثا و مع تركيا كأخر أرض للجوء.

تعتبر أزمة الهوية في تركيا من أبرز القضايا المطروحة في العديد من الدراسات الاجتماعية بصفة عامة والدراسات السياسية على وجه خاص، وأصبح طرح هذا الموضوع أمرا ضروريا في العالم المعاصر، وقد شهد العالم تحولات عميقة على مستوى كل من الفواعل وبنية النظام الدولي. و بالتالي أصبحت القضايا المتعلقة بالهوية من المشكلات

الأساسية التي تواجه تركيا. وقد ساهم في ذلك كل من الجغرافيا والجيوبوليتيك (الجغرافيا السياسية)، ويتضح ذلك من الناحية الجيوبوليتيكية من خلال وجود تركيا على الخط الفاصل بين آسيا وأوروبا.

الأمر الذي يدفعنا إلى طرح التساؤل التالي:

هل يوجد تكافؤ بين الحلول والآليات التي تطرحها تركيا ومدى حدة وتجذر أزمة الهوية في الجمهورية التركية؟

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن:

الخيارات والإصلاحات التي وضعها مصطفى كمال أتاتورك ومنذ تأسيس الجمهورية التركية جعلتها في مأزق دائم، فهي لا تستطيع -لاعتبارات تاريخية ودينية- التحول إلى دولة علمانية خالصة، ولا تستطيع -لاعتبارات سياسية واجتماعية- التحول إلى دولة إسلامية. كما أن التوظيف السياسي والفكري للمفاهيم الجيوبوليتيكية في تركيا ساهم بصورة كبيرة في رسم حدود الهوية الداخلية، الإقليمية والدولية لتركيا.

لمعالجة هذا الموضوع استندنا إلى:

- المنهج التاريخي على اعتبار أنه لا يمكن فهم أزمة الهوية الموجودة في تركيا دون الرجوع إلى التاريخ السياسي لتركيا منذ قيام الجمهورية التركية إلى يومنا.
 - المنهج التحليلي: لمحاولة فهم أسباب أزمة الهوية في تركيا المعاصرة و شرح مختلف التناقضات التي تميز المجتمع التركي والوصول إلى فهم التحديات التي تواجهها تركيا .
- ولمعالجة الموضوع ارتأينا التطرق إلى العناصر التالية:

➤ أولا: الجغرافيا، الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك.

➤ ثانيا: أزمة الهوية والمشكلة الكردية.

➤ ثالثا: قضايا الهوية والعلاقات مع الغرب من منظور جيوبوليتيكي.

➤ رابعا: أزمة الهوية وفكرة الأوراسيانية التركية.

➤ خامسا: الأوراسيانية الحضارية في تركيا.

أولا- الجغرافيا، الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك:

قبل الغوص في عناصر الموضوع لابد من توضيح الفرق بين كل من الجغرافيا، الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك، إذ أن الجغرافيا تعبر عن كل ما تمكن الجغرافيون من

وضعه من خرائط ترسم صورة واضحة عن الكرة الأرضية (محيطات، قارات) وهو ما يعرف بالعالم الجغرافي⁵.

أما الجغرافيا السياسية والتي تضم كلا من الجغرافيا والسياسة فقد نالت تشكيكا من حيث علمية المصطلح إذ أنه لا يمكن تطبيق المنهج العلمي المتعلق بالظاهرة وإعادة التجربة للوصول إلى نفس النتائج لوضع النظرية، حتى أنه لا يوجد تعريف واحد للدولة، يوجد أكثر من مئة تعريف وقد وردت عدة اجتهادات لتعريف الجغرافيا السياسية تقتصر منها على أنها مجال دراسة وتأثير البيئة الطبيعية والعوامل الجغرافية على الخصائص والظواهر والتطورات السياسية للدولة وعلى علاقاتها مع بعضها البعض⁶

تختلف الجيوبوليتيك كما عرفها هالفورد ماكندرو وأبرزها في نظريته قلب الأرض -و التي تؤكد على أهمية المنطقة الأوراسية- عن الجغرافيا السياسية التي ظهرت مع العالم راتزل الذي رأى أن الدولة كائن حي في تطور دائم في حدود إطارها الطبيعي يحتاج دائما إلى الغذاء في إطار الحيز الجغرافي الذي يشغله. فمن خلال ذلك المجال تتطور الدولة التي هي نتيجة للتطور التاريخي للنشاط الإنساني.

وقد عرفها كارل هاوسهوفر الألماني على أنها العالم الذي يربط السياسة بالأرض. فهي بذلك تمهد للعمل السياسي⁷.

ولكن هذا المصطلح قد أهمل بعد ادخال مصطلح المجال الحيوي للأمة الألمانية ونتائج النظرية على العالم بعد الحرب العالمية الثانية.

ثانيا- أزمة الهوية والمشكلة الكردية:

إن أزمة الهوية تعبر عن الجوانب القيمية والثقافية والسياسية لأزمة التكامل في تركيا. ومن أبرزها المشكلة الكردية. هذه الأخيرة يجمعها بأزمة الهوية أكثر من عامل مشترك يمكن حصرها فيما يلي:

- ميل الدولة إلى إنكار كل من المشكلتين (الهوية-الكردية).
- التعامل مع المشكلتين بأساليب قمعية.
- إضافة إلى صلتها الوثيقة بطبيعة الجمهورية التركية كما أسسها أتاتورك وفق مبادئه التي لا تزال قائمة رغم محاولة تكييف وتعديل البعض منها كالعلمانية والقومية على حسب ما تقتضيه الظروف الداخلية والخارجية من مثل التوفيق بين الكمالية والإسلام من خلال ما يعرف بالعثمانية الجديدة⁸.

حسب الدكتور جلال عبد الله معوض فإن أزمة الهوية في هذا السياق تعتبر نتيجة للتطورات الداخلية والخارجية منذ تأسيس جمهوريتها عام 1923، ونتيجة لمحاولة الدولة فرض مبادئ مؤسسها صاحب التوجه العلماني على بلد إسلامي وآسيوي بحكم اعتبارات الدين والثقافة والتاريخ وكذلك الجغرافيا، أكثر من 99 بالمائة من سكان تركيا ذوو ديانة اسلامية يبلغ عددهم حسب الإحصائيات الأخيرة 12 مليوناً عام 2020. هذا ما يطرح إشكالا حول مدى توافق هذا الواقع مع الهدف التركي المتعلق بالانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي -ذي الخلفية الدينية والحضارية المغايرة-، كما أنه وبدراسة الواقع الجغرافي فإن تركيا تمثل ممرا طبيعيا بين أوروبا وآسيا، لكنها رغم ذلك آسيوية أكثر.

فمن بين ما تضمنته إصلاحات أتاتورك⁹:

- تجريد الجمهورية التركية من الطابع الديني من خلال إلغاء: الخلافة، وزارة الأوقاف والمدارس الدينية.

-إلغاء المحاكم الشرعية وتبني نظام قانوني مدني جديد يعتمد على القوانين الغربية.

- إلغاء الأبجدية العربية وتبني التقويم الغربي.

- تأكيد علمانية الدولة في الدستور.

من وجهة نظر أتاتورك فإن الديمقراطية تتلخص في إحلال العقل والمنطق والعلم محل الدين الإسلامي لأنه يفرض حربه قيودا على التقدم.

ثالثا- قضايا الهوية والعلاقات مع الغرب من منظور جيوبوليتيكي:

ارتبطت الحركة الإسلامية التركية وصعودها سياسيا وحزبيا بحزب الرفاه RP بزعامة أربكان، وهي أيضا أول مرة في تاريخ تركيا منذ تأسيس جمهوريتها فيها حزب سياسي إسلامي التوجه وانهارت فيما بعد بفعل ضغوط العسكريين والعلمانيين وتعرض الحزب للحظر ليمتد لمدى الحياة لاحقا سنة 2000.

وتجدر بنا العودة كذلك إلى دراسة حزب الرفاه الذي تأسس كامتداد لحزب السلامة الوطني المحظور وانتخب أربكان رئيسا له. وقد شارك الحزب بفاعلية إلى غاية حظره، ورغم توجهه الإسلامي من منطلق منظوره القومي كان الحزب حريصا على التأكيد أنه ليس حزبا دينيا، وقد تبني زعيمه أربكان موقف معارضة تأسيس أحزاب دينية في تركيا.¹⁰ ولقد عبر الرفاه في ايديولوجيته عن المنظور القومي القائم على الجمع بين التوجهات الإسلامية والقومية مع تغيير التسمية من "النظام الإسلامي" إلى "النظام العادل"،

كان حزب الرفاه قد عبر بسبب توجهاته الإسلامية عن مواقف معارضة لمفهوم العلمانية المطبق في تركيا منذ تأسيس الجمهورية وبرر موقفه من العلمانية بأنها تعبر عن عقلية المحاكاة والتقليد للغرب وأن الدولة التركية لا تطبق العلمانية بمعناها السائد في الغرب أي بمعنى فصل الدين عن الدولة ونذكر على سبيل المثال مسألة عدم منح جوازات السفر للمحجبات وعرقلة عملية تأدية فريضة الحج.

كان حزب الرفاه يعارض أي تقارب أو تكامل بين تركيا وأوروبا وأمريكا وإسرائيل وكلها مترابطة كقوى كبرى، ويبرر انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي بأنه يشكل انتحارا حيث أنه يؤدي إلى تفويض المصالح التركية الحقيقية وتهديده على جميع الأصعدة سواء اقتصاديا أو سياسيا وكذلك ثقافيا واجتماعيا.¹¹ من حيث القضاء على الصناعة الوطنية وإغراق تركيا بالمنتجات الأوروبية في الجانب الاقتصادي. وسياسيا فان تركيا لا تحتاج إلى الغرب لتصنع سياساتها وقوانينها، فالغرب سيدفعها إلى محاربة المسلمين جنبا إلى جنب مع إسرائيل وثقافيا فإن ثقافة الغرب في جوهرها تقوم على العنصرية واللاإنسانية وليس من صالح تركيا أن تتحمل تبعات هذه الثقافة. ثم بعد ذلك تمت الإطاحة بالحزب تحت ما يسمى بالانقلاب الرابع عن طريق المؤسسة العسكرية والعلمانيين، فمن وجهة نظرهم كان ذلك مساسا بهوية تركيا كدولة علمانية وغربية التوجه. وتوالت الصراعات حول هذه القضية في الداخل التركي كما سبق و أن أشرنا، فبعد حزب الرفاه كان دور حزب الفضيلة الذي تعرض بدوه لضغوط شديدة لينتهي كما انتهى حزب الرفاه .

رغم كون تركيا إسلامية و آسيوية تاريخيا و دينيا و ثقافيا و كذلك جغرافيا ، إلا أنها أكثر انجذابا نحو الغرب و السبب الرئيسي في ذلك هو ضغط القوى العلمانية و هيمنة المؤسسة العسكرية التي ترى الاندماج مع الغرب هدفا أعلى و ذلك بغرض تحقيق أهداف اقتصادية و سياسية و أمنية و تماشيا مع المبادئ الأتاتورية رغم وجود طرح و رؤية قومية إسلامية مغايرة للطرح الرسمي لهذه الأهداف و تجدر بنا الإشارة إلى أن اختلاف الرؤى بشأن هذه المسألة و ما يعكسه هذا الاختلاف من وجود "أزمة هوية" لا ينطبق فقط على الاختلاف بين الاسلاميين و العلمانيين.

إذا ما درسنا الأهمية الجيوبوليتيكية لتركيا التي بدأت منذ الحرب العالمية الأولى وصولا إلى العصر الحالي، نجد أنها قد تميزت بعدة مراحل :

- المرحلة الأولى: صراع قيام الدولة التركية الحديثة

- المرحلة الثانية: مرحلة الثبات في الحرب الباردة
 - المرحلة الثالثة: مرحلة وصول أردوغان للحكم (مشروع الشرق الأوسط الجديد)
- إن الموقع الذي تتمتع به تركيا يحتم عليها بالضرورة دورا جيوبوليتيكا ويفرض عليها بناء تحالفات بغرض تحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والجيواستراتيجية إضافة إلى وجود صراع حول محاولة السيطرة على جيوبوليتيك الطاقة وإشكالية بين المنظور العلماني المقتن في الدستور والإسلام السياسي وكيفية التوفيق بين كل ذلك.
- هذا الخيار الأتاتورك وضع تركيا في مأزق دائم فهي لا تستطيع التحول إلى دولة علمانية كليا وذلك لاعتبارات دينية، ولا تستطيع التحول إلى دولة إسلامية في نفس الوقت. الأمر الذي أدى بالضرورة إلى تشتيت الوعي والولاء التركيبيين. فهي غير قادرة على الالتحاق الكامل بالغرب لأنها وبكل بساطة شرقية وغير راغبة في الالتحاق بالشرق لأن رغبتها غربية وغير قادرة في نفس الوقت على محو الهويات القومية للجماعات المشتركة في الكيان التركي وغير راغبة في الاعتراف بها وبالتالي هناك غياب إجماع عام على هوية واحدة. فالانقسام بات أقوى من الحلول التي تطرحها تركيا وتركيا غير قادرة على الحسم وإبرام شكل من أشكال العقد الاجتماعي يرضي كل القوميات والمذاهب شرط أن يبنى على أساس العدالة والمساواة.

رابعاً- أزمة الهوية وفكرة الأوراسيانية التركية

يعد انهيار الاتحاد السوفياتي أحد أهم العوامل المساهمة في الظهور العلني لأوراسيا في الاستخدام السياسي والأكاديمي كمفهوم جيوبوليتيكي في تركيا، وإن كان ذلك لا ينفي المحاولات الفكرية السابقة كمرحلة الحرب الباردة¹² التي واجهت انتقادات كبيرة بسبب طبيعة التهديد بالنسبة لتركيا في تلك الفترة.¹³

يمكن تعريف المحور الأوراسي جغرافيا على أنه ليس فقط قلب العالم أو المحور الجيوبوليتيكي للتاريخ -حسب ماكيندر- ولكنه محور التاريخ التركي ومكان تواجد وعيش الشعوب التركية.¹⁴

وقد أعاد الظهور المفاجئ لخمس دول حديثة الاستقلال تقطنها الشعوب الناطقة بالتركية في وسط آسيا والقوقاز (أذربيجان وكازاخستان وقيرغيزستان وتركمانستان وأوزبكستان) الطرح المتعلق بالماضي العثماني الثقافي والعربي المشترك مع تركيا الحديثة، أو ما يعرف بمصطلح "الترك" للتعبير بشكل واسع عن مجموعة الإثنيات اللغوية لهذه الشعوب والتي معظمها في حاجة ماسة إلى الاعتماد على نموذج معين للحكم. ذلك أثار من

ناحية أخرى جدلا واسعا في تركيا في بداية التسعينيات من القرن العشرين بين التيار الرفض للعضوية في الاتحاد الأوروبي والتيار المشجع للانضمام إليه. حيث أن التيار الرفض للعضوية استند إلى مجموعة من المبررات أهمها عدم إبداء الاتحاد الأوروبي لأي وجهة نظر واضحة تجاه العضوية الكاملة لتركيا ، حتى بعد قمة هلسنكي 1999، وعلى الرغم من توقيع تركيا على الاتحاد الجمركي سنة 1994 لتصبح الدولة الوحيدة الموقعة عليه قبل أن تصبح دولة كاملة العضوية، إلا أن عدم السماح بمشاركة تركيا في أي مستوى من مستويات اتخاذ القرار تسبب في إفلاس معظم الشركات الاقتصادية التركية و شكل ضغطا كبيرا عليها و بالتالي لم تتمكن من منافسة الأسواق الأوروبية.

ومن جانب آخر، استمرار أنشطة حزب العمال الكردستاني المصنّف كجماعة إرهابية و الذي يعتبر تهديدا للأمن الوطني لتركيا، والذي على الرغم من اعتقال عبد الله أوجلان أحد أبرز الشخصيات المؤثرة في الحزب إلا أن ذلك لم يمنع من استمرار التوجس التركي من الحزب خاصة بعد حرب الخليج الثانية، وتمكن أكراد العراق من تأسيس إقليم كردستان المتمتع بالحكم الذاتي في شمال العراق بدعم أمريكي رغم معارضة كل من إيران وسوريا وتركيا لأن ذلك سيتعدى حدود العراق ليشمل الأكراد المتواجدين في هذه الدول تماشيا ومشروع كردستان الكبرى. بالنسبة لتركيا سيمثل ذلك فرصة أخرى لإمكانية قيام حزب العمال الكردستاني بهجمات على الأراضي التركية من شمال العراق.

إن هذه الأحداث قد عززت الصورة السلبية لكل من الدول الأوروبية والأمريكية كدول امبريالية تسعى إلى إضعاف وتقسيم تركيا ، كما عززت انتقادات الكمالين- الاشتراكيين تجاه السياسات غير المشروطة الموالية للغرب، المتبعة من طرف الحكومات المتعاقبة بل ومكنت هذه الجماعات من مساعيها لتطوير الأوراسيانية-التركية.

أما التيار المشجع على العضوية فقد دعم موقفه بمجموعة من الدوافع أهمها الحاجة التركية لتحديث الأهمية الاستراتيجية للبلاد في عيون الغرب، وخلق منطقة نفوذ من خلال إقامة علاقات وثيقة مع الجمهوريات التركية المستقلة حديثا. والرفض الأوروبي للحسم في مسألة حصول تركيا على العضوية الكاملة مثل دافعا لهؤلاء لتقديم دور جديد لتركيا كبوابة للعبور الأوروبي إلى هذه الكيانات الناشئة.

أوراسيا تشمل على غرار المنطقة الجغرافية المرتبطة بجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز الأقليات التركية الموجودة في منطقة البلقان، لكن وبسبب إقامة دول البلقان

لصلات وثيقة مع الاتحاد الأوروبي خاصة في النصف الثاني من التسعينيات من القرن العشرين، أصبحت أوراسيا حسب المفهوم التركي محددة أكاديميا أكثر بجمهوريات آسيا والقوقاز.

خامسا- الأوراسيانية الحضارية في تركيا

يرتبط الحديث عن الجيوبوليتيك الحضاري بصورة كبيرة بوزير خارجية تركيا السابق ومهندس سياستها الخارجية أحمد داوود أوغلو الذي وعلى الرغم من تأكيده على الجانب البراغماتي من مقاربته إلا أنه بدراسة كتابي: "العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية" و"العالم الإسلامي في مهب التحولات الحضارية" يظهر جليا دور البعد الحضاري في بناء رؤيته للهوية الجيوبوليتيكية التركية ولتوجهات تركيا الخارجية، والذي يتطلب التوظيف الحالي للآثر التاريخي لإعادة الاستقرار والثبات للدول حيث تعلن الدولة عن التزامها بالتفرد الوطني كحضارة وبأن جذور تفردتها حاضرة في ماضيها.¹⁵ ففي إجابته عن سؤال: ما هو العنصر الأساسي الذي يميز الثقافة السياسية التركية عن غيرها من المجتمعات وما هو تأثير ذلك على الوضع الدولي؟.

جادل أوغلو بتأثير كل من العمق الجغرافي والاستمرارية التاريخية لبناء تركيا قوية. كما أكد على أن العوامل التاريخية والجغرافية الثابتة تعتبر قوى فعل ديناميكي،

يدعم أوغلو مقاربته الجيوبوليتيكية بتصنيف تركيا ضمن الدول المركز، لكن الجانب الأكثر أهمية في رؤيته تمثل في إنقاصه لأهمية آسيا الوسطى والقوقاز مقابل الشرق الأوسط وإفريقيا من حيث المفاهيم الجيوبوليتيكية لأوراسيا.

ثم إن وقوع تركيا في منتصف المساحة الأفرو-أوراسية الواسعة يجعل من إمكانية ربطها جغرافيا وثقافيا بمنطقة واحدة أمرا مستحيلا. فهي حسب داوود أوغلو، ليست تلك المرتبطة بآسيا الوسطى والقوقاز، كما يصفها الباحثون والدارسون في الأوساط السياسية والأكاديمية والفكرية التركية، ولكنها الأفرو-أوراسيا المرتبطة أكثر "بجزيرة العالم" المفهوم الذي قدّمه الجيوبوليتيكي البريطاني هالفورد دماكيندر. والوضع المميز لتركيا في قلب جزيرة العالم، حسب أوغلو، يفرض عليها أن تؤدي أدوارا أكثر أهمية في

السياسة الدولية مع تميزها بالفعالية والإيجابية التي لن تتحقق إلا بالالتزام بمبادئ معينة لخصها فيما يلي:

- التوازن بين الحرية، الأمن والديمقراطية.
- تصفير المشكلات مع دول الجوار.
- التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار.
- السياسة الخارجية متعددة الأبعاد، أسلوب دبلوماسي جديد¹⁶، توازن فيه تركيا بين الشرق والغرب بل وأكثر من ذلك يجب أن تكون دولة قادرة على إنتاج الأفكار والحلول في محافل الشرق رافعة هويتها الشرقية ودولة قادرة على مناقشة مستقبل أوروبا داخل محافل أوروبا من خلال نظرتها الأوروبية.

هذه الرؤية الجريئة لتركيا لم تكن لتجد صداها لولا تبنيها سياسيا من طرف حزب العدالة والتنمية الذي ومنذ 2002 إلى غاية 2016 استطاع أن يشكل ثمانية حكومات متتالية. ومقارنة بالحكومات الائتلافية السابقة امتلك قاعدة شعبية عريضة وموقفا سياسيا قويا مكنه من الوثوق بنفسه لتنفيذ رؤيته الخاصة بالمحيط الخارجي. ويعبر إطلاق منظمة تحالف الحضارات التابعة للأمم المتحدة سنة 2005 بناء على مبادرة مشتركة بين الحكومتين الإسبانية والتركية (اللتين يقودهما خوسيه لويس ثباتيرو ورجب طيب أردوغان)¹⁷ عن الدور التركي البارز في منظمة التعاون الإسلامي كما أن تأطير أردوغان للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي يعتبر مؤشرا على نجاح تحالف للحضارات وعدم حصول تركيا على العضوية سيؤدي بالضرورة إلى استمرار صراع الحضارات وتحول الاتحاد الأوروبي إلى نادي مسيحي.¹⁸

كل ذلك يؤكّد تبني حزب العدالة والتنمية لخط الجيوبوليتيك الحضاري الواسع. فمن الناحية العملية، الحديث عن التوجه الجديد للجيوبوليتيك الحضاري في تركيا يوجب الحديث عن التحسن الكبير للأداء الاقتصادي التركي كدعامة أساسية لهذا التوجه. حيث شهد الاقتصاد التركي خلال فترة حكم العدالة والتنمية حسب الخبير الاقتصادي "إيجي يازغان" نموا جيدا مقارنة بالسنوات السابقة إلا أثناء الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 2008. وبلغت نسبة النمو 6,5% بين العامين 2002 و2007، و9% بين العامين 2010 و2011، و3,5% في السنوات التالية. وتخطى متوسط دخل الفرد سنة 2016 التسعة آلاف

دولار، لكنه ارتفع في سنوات سابقة إلى أكثر من 10 آلاف دولار إضافة إلى قيام رئيس الوزراء التركي بما لا يقل عن سبع زيارات لقطر والمملكة العربية السعودية في نفس الفترة مقابل زيارتين إلى اليونان وبلغاريا وهما الدولتان المجاورتان لتركيا في أوروبا والبلقان.¹⁹

وواصلت تركيا تقديم نفسها كقوة إقليمية ذات مكانة دولية من خلال حضورها في مختلف الفعاليات الإقليمية والدولية، وتعتبر السنوات الأولى لحكم العدالة والتنمية أكثر المراحل تقدماً في مسألة العضوية الأوروبية بسبب إطلاق أردوغان لمفاوضات كاملة للانضمام إلى الاتحاد في العام 2005. وفي يونيو 2006 تم فتح أول فصول التفاوض الـ 35 المخصص لموضوع العلوم والبحث، وفصل ثان مخصص للسياسة الصناعية والشركات في مارس 2007. هذه المفاوضات سرعان ما جمدت من طرف ألمانيا وفرنسا لتقديم اقتراح بديل في ماي 2009 يتمثل في شراكة مميزة مع تركيا لكن ليس انضماماً فعلياً. واستمرت هذه العلاقة بين الطرفين متراوحة بين الجمود وفتح الفصول، بسبب فرض مجموعة من القضايا سواء المتعلقة بالشأن الداخلي التركي أو بالشأن الإقليمي وكان لها تأثير على مسار المفاوضات وكان آخرها اللعب على ورقة اللاجئين السوريين بتوظيفها من قبل الطرف الأوروبي، لإلزام تركيا بضبط حدودها وتركيا التي اشترطت مقابل ذلك أن يعيد الاتحاد الأوروبي تحريك المفاوضات.

رغم هذا المسار المعقد لعملية الانضمام التركي إلى الهوية الأوروبية إلا أن تركيا استطاعت أن تستفيد من الرغبة الأوروبية في التخلص من تبعيتها الطاقوية لروسيا ومن احتكار الأخيرة لمنطقتي جنوب القوقاز وآسيا الوسطى. فساهمت تركيا في تشكيل البوادر الأولى لمشروع الممر الجنوبي الذي استهدفت المفوضية الأوروبية منه نقل الغاز الطبيعي من آسيا الوسطى، جنوب القوقاز والشرق الأوسط، إلى أوروبا. ووقعت باكو وأنقرة في ديسمبر 2011 على مذكرة تفاهم لبناء خط عابر للأناضول (TANAP) لنقل غاز المرحلة الثانية من المشروع إلى الأسواق الأوروبية²⁰ ونسجت تركيا علاقات مميزة مع روسيا في مجال الطاقة، إضافة إلى ذلك وفي ذروة التوتر بين البلدين عقب إسقاط الطائرة التركية في نوفمبر 2015، وتداعيات الأزمة السورية لم تتوقف شركة غازبروم النفطية الروسية عن ضخ الغاز إلى شركة بوتاش التركية. هذه العلاقات التي شهدت تحسناً كبيراً بداية بعد زيارة بوتين إلى أنقرة أواخر سنة 2004 ورفع البلدين للعلاقات بينهما إلى مستوى تعزيز

الشراكة متعددة الأبعاد. وخلال نفس الفترة، بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين ما يقرب من 10 مليار دولار بل وأصبحت تركيا ثاني أكبر مشتر للغاز الروسي بعد ألمانيا.²¹

الخاتمة:

هناك علاقة جدلية بين أزمة الهوية في تركيا وسعيها للاندماج مع الغرب، فالأزمة نشأت منذ تأسيس الجمهورية التركية سنة 1923 نتيجة فرض مبادئ وإصلاحات علمانية غربية على مجتمع وحضارة وكيان جغرافي إسلامي وشرقي وآسيوي أكثر منه أوروبي – رغم وجود نسبة معتبرة من العلمانيين- لكن قوتهم مستمدة بالأساس من السلطة والثروة إضافة إلى الدعم العسكري، وقد عانت تركيا من تكوين هجين منذ نشأة الجمهورية التركية على يد المؤسسة العسكرية ويتضح ذلك من خلال نظام علماني ومجتمع إسلامي، نظام عرقي وتعددية مجتمعية، دستور ديمقراطي وهيمنة عسكرية، انتماء شرقي وتوجه غربي. كل هذا خلق مأزقا هوياتيا جعل الدولة عرضة للمشاكل فقد سعى أتاتورك إلى إنهاء الوجود الإسلامي في الدولة ولم يعترف بوجود أقليات مسلمة في الدولة وانشطرت المجتمع التركي إلى أقلية معاصرة وأكثريّة متمسكة بتقاليدها وأخذ هذا الصراع شكل صراع حضاري من أجل الهوية .

رغم أنه بدراسة الوضع القائم في تركيا يمكن التصور أن الحركة الإسلامية يمكنها أن تستفيد من الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي من حيث تعديل مفهوم العلمانية القائم في تركيا إلا أنها وبالنظر إلى المؤسسات العسكرية وهيمنتها وتأكيدها على وجوب الحفاظ على استمرار المفهوم وتأكيدها على مخاطر الأصول الإسلامية فإن ذلك لن يتحقق. وحتى بالتزام تركيا شروط العضوية في الاتحاد الأوروبي فإن الاختلافات الحضارية والثقافية التي تخلق بالأساس أزمة الهوية في توجهها الغربي ستظل العائق الرئيسي أمام انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي.

حاولت الدراسة التأكيد على الدور الكبير للمفاهيم الجيوبوليتيكية خاصة دور مفهوم "الحتمية الجغرافية" في تحديد السياسات التركية، المحلية والخارجية. هذه الحتمية التي تفترض لزما وجود دولة قوية بغض النظر عن مصدر القوة عسكرية أو مدنية، تتراوح بين:

• الأوروبية: التي رأى أصحابها، ومنذ بداية تأسيس الجمهورية بأن القوى الأوروبية هزمت الإمبراطورية العثمانية ليس بسبب امتلاكها جيوشا أضخم بل بسبب حضارتها الأعظم والتي أنتجت جيوشا أكبر ولذلك يجب على تركيا أن تكون غربية بحيث تتوجه ثقافيا وسياسيا نحو أوروبا.

• الأوراسيانية: التي جادل أصحابها بتقديم القومية التركية والمصالح الاقتصادية كأحد دعائم قوة الدولة التركية. وأخيرا أصحاب المنظور الحضاري الذين افترضوا دورا أكبر لتركيا يمتزج فيه التركيز على الحتمية الجغرافية وتجاوزها لخدمة نفس الهدف المنشود من الجميع.

وفي هذا السياق تأتي أهمية التأكيد على أن العنصر الفاصل لأي عملية تعريفية للهوية التركية على غرار الجغرافيا، هو الطريقة التي يمكن أن يؤثر بها توظيف صناع القرار للجغرافيا. فالجغرافيا، نعم يمكنها أن تبني لنا تصورا عن مستقبل الصراعات ولكنها في نفس الوقت وبإضافة البعد الإنساني إليها يمكن أن تكون عاملا دافعا لخيارات غير صراعية²².

الهوامش:

- 1 أحمد بوزرسلان، ترجمة: حسين عمر، تاريخ تركيا المعاصر، المركز الثقافي العربي، ط1، أبوظبي، 2009، ص11
- 2 أحمد بوزرسلان، المرجع السابق، ص 12
- 3 أحمد بوزرسلان، المرجع السابق، ص151.
- 4 أحمد بوزرسلان، المرجع نفسه، ص 152
- 5 محمود توفيق، مفهوم الجغرافيا السياسية ومجالها، رسائل جغرافية، نشرة دورية، قسم الجغرافيا، جامعة الكويت، كانون الأول، 1988، ص ص: 3-8
- 6 عاطف علي، الجغرافيا الاقتصادية والسياسية والسكانية والجيوبوليتيكا، الطبعة الأولى، بيروت، مجد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1986، ص 313.
- 7 عبد الوهاب الكياني، موسوعة السياسة، المركز العربي للدراسات والنشر، بيروت، 7 أجزاء، ط1990، ج2، ص70.
- 8 جلال عبد الله معوض، أزمة الهوية من سقوط الخلافة إلى الترشيح لعضوية الاتحاد الأوروبي، أمي في العالم العربي، ع3-4، مصر، 2002، ص114.
- 9 جلال عبد الله معوض، المرجع السابق، ص 121.
- 10 جلال عبد الله معوض، المرجع السابق، ص 172.
- 11 جلال عبد الله معوض، المرجع نفسه، ص 173-174

- 12Pinar Bilgin, **Only Strong States Can Survive In Turkey's Geography: The Uses Of "Geopolitical Truths" In Turkey**, Political Geography, Vol. 26 (2007), p. 742
- 13Pinar Bilgin, **Turkey's 'geopolitics dogma**, Op. Cit. p. 160
- 14Murad Ismayilov and Norman A. Graham, **Turkish-Azerbaijani Relations: One Nation—Two States** London and New York: Routledge, 2016, p. 59
- 15 John Agnew, **Geopolitics: Revisioning World Politics** London: Routledge, 2003 P. 86-93
- 16 أحمد داوود أوغلو، **العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، قطر، مركز الجزيرة للدراسات، 2014، صص: 105-102.
- 17Ahmet Davutoğlu, **Turkey's Foreign Policy Vision: An Assessment of 2007**, *Insight Turkey*, Vol. 10, No. 1 2008, p. 79-80
- 18 Murat Yesiltas, **The Transformation of the Geopolitical Vision in Turkish Foreign Policy**, Published online: 20 Dec 2013, P. 59
- 19 أحمد داوود أوغلو، المرجع السابق، ص. 630.
- 20 على الموقع الإلكتروني: <http://www.turkpress.co/node/26920>
- 21 أحمد داوود أوغلو، مرجع سبق ذكره، ص 637.
- 22 على الموقع الإلكتروني: <https://stgcenter.org/>